

" أثر استخدام شركات المساهمة العامة أسلوب تمهيد الدخل على قيمة الأسهم السوقية: دراسة تطبيقية مقارنة للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي (٢٠٢٠م)

The extent to which public shareholding companies use the income smoothing technique to influence the market value of their shares: An applied comparative study of industrial and service companies listed on the Palestine and Abu Dhabi stock exchanges (2020)

إعداد

د/ السادات عبد الفراج رفاي – أستاذ المحاسبة والإدارة المالية المشارك بكليات عنيزة الأهلية – المملكة العربية السعودية

د/ عادل محمد أحمد يوسف – أستاذ المحاسبة المساعد بكليات عنيزة الأهلية – المملكة العربية السعودية

د/ محمد أحمد جابر جودة – أستاذ المحاسبة المساعد بالجامعات الفلسطينية – قطاع غزة - فلسطين.



مجلة تكنولوجيا العلوم الانسانية والادارية

المجلد (الثاني) - العدد (الرابع) - مسلسل العدد (ب ٠١ - ٠٤ ع - ٠٢ م) - مايو ٢٠٢٥

Volume (Second) - Issue (Fourth) - (S01-I04-V02) - May 2025

المجلة معرفة على بنك المعرفة المصري وقاعدة بيانات دار المنظومة العربية ومعامل التأثير العربي

https://tssa.journals.ekb.eg/issue_54755_54756.html

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استخدام شركات المساهمة العامة تمهيد الدخل وبيان أثره على القيمة السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي للأوراق المالية. كما هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وممارسة عملية تمهيد الدخل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة. حيث تم الحصول على البيانات من سجلات الدخل لـ ٥٧ شركة مدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي (٢٦ شركة مدرجة في بورصة فلسطين و٣١ شركة مدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية) خلال الفترة من عام (٢٠١٩-٢٠١٠). وقد استخدم أنموذج (Eckel، ١٩٨١) لتصنيف الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة لدخلها، وتم استخدام أربعة مقاييس للدخل متمثلة في: الدخل المجلد وصافي الدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، و الدخل الصافي. تم تحليل البيانات باستخدام الاختبارات الوصفية وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، أما لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام اختبار (t-test)، وتحليل الانحدار المتعدد.

توصلت الدراسة إلى أن بعض الشركات الإماراتية والفلسطينية تمارس سلوك تمهيد الدخل، حيث ظهر تمهيد الدخل في جميع مقاييس الدخل الأربعة في السوقين وبنسب مختلفة. في حين تبين أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لسلوك تمهيد الدخل على القيمة السوقية، كما تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية والخدمية في سلوك تمهيد الدخل باستخدام مقاييس الدخل المختلفة.

الكلمات الدالة: تمهيد الدخل، القيمة السوقية، مقاييس الدخل، نوع القطاع، شركات المساهمة، بورصة فلسطين، سوق أبو ظبي.

Abstract

The study aimed to know to what extend the public companies use income smoothing technique and its impact on the market value of industrial and service companies listed on the Palestine and Abu Dhabi Stock Exchanges. The study also aimed to test the relationship between the type of sector the company belongs to and the practice of income smoothing. The study relied on the descriptive analytical method in conducting the study. The data used in this study obtained from the income records of 57 companies listed on the Palestine and Abu Dhabi stock exchanges (26 companies listed on the Palestine Stock Exchange and 31 companies listed on the Abu Dhabi Stock Exchange) during the period from (2010-2019). The study used Eckel (1981) model to classify companies into smoothing or unsmoothing for their income, and four measures of income were used: gross income, net operating income, income before tax, and net income. The data were analyzed using descriptive tests and the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), while to test the study hypotheses, t-test and multiple regression analysis were used.

The study found that some Emirati and Palestinian companies practice the income smoothing technique, as income smoothing appeared in all four measures of income in the two markets in different proportions. Further, the study found that there is a statistically significant effect of the income smoothing behavior on the market value. The study found that there are statistically significant differences between industrial and service companies in the behavior of income smoothing using different income measures.

Key words: smoothing income, market value, income measures, sector type.

١. تمهيد:

يعتبر الدخل من أهم عناصر التقارير المالية التي يركز عليها المستخدمون الخارجيين لتقييم أداء الشركة وأداء إدارتها، ولأجل ذلك فإن إدارة الشركات غالباً ما تسعى إلى إظهار الدخل بأفضل صورة ممكنة وبما يحقق لها أهدافها وذلك باستخدام الوسائل والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى إظهار الدخل بشكل يعكس صورة إيجابية لدى المستخدمين للتقارير المالية.

لذا ظهر ما يعرف بتمهيد الدخل والذي تسعى الإدارة من خلاله إلى تحقيق العديد من الأهداف كالتأثير على المستثمرين والمساهمين واكتساب ثقتهم، أو التأثير على الضرائب المستحقة، إلا أن

من أهم دوافع الإدارة لتمهيد الدخل هو رغبتها في تجنب إظهار التباين في نتائج أعمال الشركة من فترة إلى أخرى. وتأتي هذه الرغبة كون المستخدمين للتقارير المالية يستخدمون درجة تباين الدخلية الدورية كمقياس للمخاطرة التي تتعرض لها الشركة. ومما لا شك فيه أن ارتفاع درجة المخاطرة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على مقدرة الشركة على توفير الأموال، وهذا بدوره يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على مقدرة الشركة للاحتمالات التوسع.

مما سبق يمكن القول بأن الأهداف التي تسعى إليها الشركة من وراء تمهيد الدخل هو تخفيض المخاطر المدرجة من قبل المستثمرين وكذلك تعظيم القيمة السوقية للشركة فتظهر أيضاً الصورة الحسنة والمستقرة للشركة أمام عدة جهات مختلفة مما يؤدي إلى إطالة عهد إدارة الشركة وتحقيق أهدافها.

٢. الإطار المنهجي للدراسة:

يتمثل الإطار المنهجي لهذه الدراسة في:

١,٢ مشكلة الدراسة:

من المعلوم أن الإدارة تستهدف تمهيد الدخل لتحقيق أهداف كثيرة لعل أهمها رغبتها في تجنب إظهار التباين في نتائج أعمال الشركات من فترة إلى أخرى نتيجة لاستخدام المحللين الماليين والمستثمرين لدرجة تباين الدخلية الدورية كمقياس للمخاطرة التي تتعرض لها الشركة، وبالتالي فإن تمهيد الدخل هو نوع من طمس الحقائق أو إخفائها مؤقتاً عن أصحاب الشأن وذلك في الإطار المسموح فيه قانونياً من أجل تحقيق أهداف الإدارة، وهذا يؤدي إلى تخفيض مخاطر الشركة المدرجة من قبل السوق وتخفيض تقديرات المستثمرين للاحتمالات إفلاس الشركة وبالتالي قد تتأثر القيمة السوقية للشركة بهذا السلوك.

وعليه يجب معرفة مدى استخدام شركات المساهمة المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي لقطاعي الصناعة والخدمات أسلوب تمهيد الدخل في التأثير على القيمة السوقية. لذا يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١- هل تمارس الشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي أسلوب تمهيد الدخل للتأثير على المعلومات المفصح عنها؟

٢- هل يوجد أثر لتمهيد الدخل على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي؟

٣- هل توجد علاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة واستخدام تمهيد الدخل في التأثير على القيمة السوقية؟

٢,٢ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال الاهتمام العلمي والعملية على النحو الآتي:
تأتي الأهمية العلمية للدراسة من أنها تتناول موضوع هام وحديث وتعتبر من الدراسات القليلة التي تربط تمهيد الدخل بالقيمة السوقية في بيئتين مختلفتين كبورصة فلسطين وبورصة أبو ظبي، بالإضافة إلى تطبيق الدراسة على شركات المساهمة العامة في قطاعي الصناعة والخدمات، مما يمثل إضافة للمعرفة العلمية في أدبيات عملية تمهيد الدخل وأثره على القيمة السوقية لشركات المساهمة. أما الأهمية العملية للدراسة فتكمن في أنها تقدم معلومات ومؤشرات للمستخدمين تعرفهم على مدى ممارسة تمهيد الدخل وإلى أي حد يؤثر وينعكس ذلك على القيمة السوقية لشركات الأعمال الصناعية والخدمية ببورصتي فلسطين وأبو ظبي.

٣,٢ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- التعرف على مستوى تمهيد الدخل للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي.

٢- معرفة أثر تمهيد الدخل على القيمة السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي.

٣- معرفة العلاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي واستخدام تمهيد الدخل في التأثير على القيمة السوقية.

٤,٢ فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

١. لا تمارس الشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي أسلوب تمهيد الدخل للتأثير على المعلومات المفصح عنها.

٢. لا يوجد أثر لتمهيد الدخل على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي.

٣. لا توجد علاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي واستخدام تمهيد الدخل في التأثير على القيمة السوقية.

٥,٢ متغيرات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة يتم اختبار العلاقة المتغيرات التالية:

أولاً: المتغير المستقل: تمهيد الدخل:

وهو استخدام لعدة وسائل في قائمة الدخل مسموحة محاسبياً من قبل الإدارة بهدف الحفاظ على مستوى دخل شبه ثابت للشركة يظهر أمام المساهمين والمستثمرين وذوي العلاقة.

ثانياً: المتغيرات المعدلة: نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

يقصد بذلك القطاع الذي تتدرج تحته شركات الأعمال في بورصتي فلسطين وأبو ظبي، إذ تحتوي على عدة قطاعات: صناعة، خدمات، تأمين، بنوك، استثمار. وتركز الدراسة هنا على اثنتين منهما؛ الصناعة والخدمات.

ثالثاً: المتغير التابع: القيمة السوقية للشركة

هي قيمة الشركة استناداً إلى القيمة الإجمالية لكافة أسهمها المتداولة وفق المعادلة (الأسهم المتداولة $\times$ قيمة السهم = القيمة السوقية). لذلك هي مؤشر جيد لحجم إقبال أو حجب المستثمرين عن تلك الشركة.

٣. الاطار النظري والدراسات السابقة:

١,٣ تمهيد الدخل:

على الرغم من أن معايير المحاسبة المالية تلزم المنشآت باستخدام أسساً وطرقاً محاسبية محددة في معالجة بنود القوائم المالية، إلا أن هناك مرونة أحياناً في معالجة بعض بنود الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات وتستطيع الشركة الاختيار منها، مما يتيح المجال أمام الإدارة في استغلال هذه المرونة في التأثير على دخل الشركة، وهذا ما يطلق عليه بظاهرة تمهيد الدخل^١.

وبالمقابل يرى (Aya & Sunder, 2003) بأن المديرين التنفيذيين يلجأون إلى ذلك لمقابلة توقعات المساهمين والمحللين الماليين عن أداء الشركة وذلك من أجل تعظيم سعر سهمها السوقي

ومن ثم تعظيم المكافآت التي يحصلون عليها. فيما يرى (Athanhaskon & Walker,2009) بأن الإدارة تستخدم إدارة الأرباح كوسيلة لإبلاغ مستخدمي البيانات المالية المنشورة بتوقعاتها الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتي في ضوءها يتم تحديد القيمة السوقية المتوقعة للشركة. بينما يرى (Makee,2005) أن الإدارة بممارستها لتمهيد الدخل تسعى إلى تقليص حجم التقلبات التي تحدث في الدخل الدوري من أجل تقليص عنصر المخاطرة المحيط بفرص تحقيق تلك الأرباح في المستقبل وبما يوفر لأرباح الشركة سمة الاستمرارية التي تنعكس بالإيجاب على جودة تلك الأرباح ومن ثم على سعر سهمها في السوق^٢.

١,١,٣ مفهوم تمهيد الدخل:

لقد تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم تمهيد الدخل: قيل أن تمهيد الدخل عبارة عن " الممارسات التي يقوم بها المحاسبون لتضليل قارئ البيانات لأى هدف من الأهداف سواء لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيره"^٣.

ومن زاوية المحاسبين الأكاديميين يعتبرون تمهيد الدخل تلاعباً وعملاً غير مشروع فهو "يتمثل في تحريف أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة^٤. وجاء أيضاً أن تمهيد الدخل سياسة غير معلنة تمارسها الإدارة للتحكم في كمية ونوع المعلومات المرغوب الإفصاح عنها في التقارير المالية، واتباع هذا السياسة يعتمد بشكل كبير على استغلال الإدارة للمرونة المتاحة لها في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر الفترات المحاسبية المتتالية^٥.

يعتبر تمهيد الدخل هو استخدام لوسائل اختيارية تستخدم من قبل الإدارة للحد من تقلبات الأرباح الناتجة من الاختلاف بين الدخل الفعلي والدخل المتوقع أو المطلوب، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية بالاعتماد على المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية المطبقة^٦.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن مفهوم تمهيد الدخل هو السلوك الذي تتبعه الإدارة في استغلال المرونة في الإجراءات المحاسبة المعمول بها من أجل التلاعب بعناصر القوائم المالية بهدف الحد من تذبذب مستويات الأرباح، والحفاظ على مستوى مستقر من الدخل لعدة فترات محاسبية متتالية، وبهدف بيان كفاءة الإدارة وحسن استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، وكسب رضا المستثمرين، وزيادة فرص الاستثمار في هذه الشركات. كذلك يتضح أن التعاريف ذكرت

مجموعة من المفاهيم بما يخص تمهيد الدخل تندرج تحت مسميات إدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية.

٢,١,٣ أهداف ودوافع تمهيد الدخل:

قد يكون الهدف الأساسي من تمهيد الدخل هو إيجاد انطباع مرغوب فيه ويختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية. تلك الأهداف في عدة نقاط أهمها:^٧

١. تحقيق منافع ذاتية للإدارة، كالوصول إلى الحد الأعلى من امتيازات المكافآت أو دعم مراكزها الوظيفية أو زيادة قيمة الشركة في الأجل الطويل أو الأمان الوظيفي.
٢. تقادي شروط عقود الائتمان (تقليل تكاليف الحصول على الائتمان).
٣. تحسين التوقعات في سوق المال.
٤. تحقيق وفورات ضريبية.
٥. تقادي التكاليف السياسية.
٦. تخفيف تقلبات الدخل.
٧. هيكل ملكية الشركة.

٣,١,٣ أنواع تمهيد الدخل:

هناك عدة أنواع مختلفة لتمهيد الدخل:^٨

١. تمهيد طبيعي: ينتج عن العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون وجود أي تأثير غير طبيعي فيها. ودون وجود أي تأثير مباشر من الإدارة وذلك عن طريق بيان طبيعة أعمال الشركة التي تكون في هذه الحالة تتسم بالاستقرار كأرباح الشركات التي تقدم خدمات عامة مثل الكهرباء والمياه والاتصالات، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية لأنشطة هذه الشركات التي تسبب توازناً نسبياً بين العرض والطلب في أسواق سلعها.

٢. التمهيد المحاسبي المقصود: عملية تدخل مقصودة من الإدارة، ويأخذ بعدين:

أ. التمهيد الحقيقي: إن التمهيد الحقيقي يمثل إجراءات الإدارة المتخذة للحد من تقلب الأرباح عن طريق تغيير قرارات التشغيل للتأثير في التدفقات النقدية والأرباح لفترة معينة، كشروط التسهيل الائتماني لزيادة المبيعات. وهو يعتبر تدخل مباشرة من الإدارة في هيكل الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

ب. التمهيد الوهمي: عرفه Eckel, 1981 على أنه تلاعب محاسبي تقوم به الإدارة لتمهيد الدخل، وهذا التلاعب يكون بنقل التكاليف أو الإيرادات من فترة محاسبية إلى أخرى. وأكد ذلك أيضاً ما جاء أن التمهيد ناتج عن القرارات المحاسبية التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بتطبيق مجموعة من الطرق والإجراءات المحاسبية التي من شأنها مناقلة بعض عناصر المصروفات والإيرادات بالشكل الذي يسهم في تمهيد الدخل.

١,٣,٤ العوامل التي سهلت ممارسة تمهيد الدخل:

هنالك كثير من العوامل التي تعتبر مساعدة لممارسة تمهيد الدخل؛ منها:^٩

١. مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية: إن المرونة أمراً طبيعياً ومقبولاً، فما يصلح من المبادئ في بيئة ما يمكن لا يصلح أن يطبق في بيئة أخرى.
٢. ضعف التدقيق الخارجي: إن ضعف التدقيق الخارجي سواء المكتب أو العاملين فيه، يؤدي إلى تشجيع الإدارة على ممارسة سلوك تمهيد الدخل. وإن التزام مكتب التدقيق بقواعد السلوك المهني ومعايير جودة التدقيق يعمل على منع الإدارة إلى أن تخطي خطوة اتجاه التمهيد للدخل.
٣. ربحية الشركات: لا يمكن اتباع سلوك تمهيد الدخل عند وجود ربحية متدنية وضعيفة. فالشركات ذات الخسائر المتعاقبة على مر السنين يكون أدائها ضعيف وأرباحها منخفضة وعليه يصعب أن تجد وسائل وأدوات للتمهيد، حيث غالباً ما تلجأ الإدارة إلى تعجيل أو تأجيل بعض المصروفات كمصاريف البحث العلمي والتدريب، فكلما زادت ربحية الشركة زاد احتمال اتباع تمهيد الدخل.

٤. المزايا الضريبية والتعاقدية: يلعب تمهيد الدخل دوراً مهماً في تمكين الشركات من الحصول على العديد من المزايا ومن أهمها المزايا الضريبية أو المزايا التعاقدية وعقود المكافآت للإدارة، إضافة إلى استغلال تخفيض الضرائب من خلال النظر إلى المسؤولية الضريبية.

١,٣,٥ أساليب وأدوات الإدارة في تمهيد الدخل:

توجد عدة وسائل وأساليب يمكن لإدارة المنشآت ممارستها لإتباع سياسة تمهيد الدخل؛ نذكر منها^{١٠}:

١. التوقيت: وذلك عن طريق لجوء الإدارة إلى اختيار وقت حصول العمليات والصفقات والأحداث المالية التي يمكن فيها تقليل تقلبات الدخل المعلن عنه بمرور الوقت، مثل: اختيار وقت حدوث المصروف، ووقت الاعتراف بهذه المصاريف .

٢. التخصيص: أي قدرة إدارة الشركة على تمهيد الدخل من خلال تحديد الفترات المحاسبية التي تتأثر بأحداث معينة وحجم هذا التأثير، مثل توزيع المصروفات الايرادية الممتدة لأكثر من فترة محاسبية واحدة بحيث يؤدي إلى تقليل نسبة التفاوت في الدخل، مثلاً اختيار إدارة الشركة لنوع أقساط اهتلاك الأصل من الأصول أو إطفاء مصروف معين، أو التغيير في طرق تقييم المخزون السلعي، وكذلك إعادة تقييم الأصول وتقدير العمر الإنتاجي لها.

٣. التصنيف: أي تصنيف بعض بنود المصروفات غير متكررة إلى بنود عادية وبنود غير عادية مثل: مصاريف الصيانة ومصاريف الإعلانات الضخمة، بهدف التأثير على مستويات الدخل، فعند تصنيف الإيرادات والمصاريف غير المتكررة إلى عادية وغير عادية، فإنها تؤثر على صافي الدخل العادي قبل البنود غير العادية وذلك بهدف أن يظهر الدخل ممهد لمستخدمي قائمة الدخل، فتصنيف الإيرادات غير العادية إلى: إيرادات عادية وتصنيف المصاريف العادية إلى مصاريف غير عادية تزيد صافي الدخل العادي قبل البنود غير العادية.

٦,١,٣ المنظور الأخلاقي لتمهيد الدخل:

هنالك جدل قائم حول المنظور الأخلاقي لممارسة سياسة تمهيد الدخل، حيث يعتبر ممارسة تمهيد الدخل مقبولاً أو لا، إن أهداف الإدارة قد تكون تحسينية في بعض الأحيان، وقد تكون خداعاً لبعض الأطراف في أحيان أخرى، ولكن الخداع يحتاج إلى تبرير. حيث تتمثل أخلاقيات الأعمال في مجال تمهيد الدخل في مجموعة من القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يجب أن تلتزم بها إدارة الشركة عند ممارسة أنشطتها، ولكن قد توجد هناك بعض الأعمال التي تستدعي استخدام مبدأ التوازن والتي تقوم على محورين هما: الحكم الفني والفكر الأخلاقي.

إن الخطوة الأبعد في اعتبار تمهيد الدخل عملاً غير أخلاقي تتمثل في الحالات الآتية^١:

١. أن يكون لدى منظمات الأعمال القدرة على تجنب تمهيد الدخل ولم تقم بذلك .
٢. أن يكون لدى منظمات الأعمال إمكانية محتملة لتجنب تمهيد الدخل، ولم تحاول القيام بذلك.
٣. أن يكون بإمكان منظمات الأعمال تخفيض تقلبات الدخل، ولم تبذل الجهد المطلوب من أجل ذلك.
٤. أن يكون لدى منظمات الأعمال فرصة لتجنب أو تخفيض تقلبات الدخل ولم تقم بذلك.

٥. أن تتجنب منظمات الأعمال لتمهيد الدخل في دولة ما ولا تتجنبه في دولة أخرى لوجود أو عدم وجود لوائح وقوانين تعاقب على ذلك .

٦. ألا تسعى منظمات الأعمال على وضع استراتيجية واضحة لمواجهة والحد من تمهيد الدخل.

٢,٣ القيمة السوقية لأسهم الشركات العامة:

تمثل القيمة السوقية للسهم القيمة النقدية المدفوعة من قبل المستثمر في أي لحظة زمنية معينة، وتعد المؤشر الذي يؤخذ بعين الاعتبار لاتخاذ قرارات البيع والشراء وتقييم الشركات ويعكس ما تحققه الشركات من أرباح وخسائر وما تحققه من تقدم ونمو^{١٢}.

الهدف الأساسي لإدارة الشركة من خلال تعظيم القيمة السوقية للسهم هو تحقيق أقصى قدر من ثروة المالكين والمساهمين داخل الشركة بمعنى زيادة الأرباح وتحقيق العوائد المتوقعة التي يبحث عنها أي مستثمر. ومن الضروري أن تحقق الشركة أرباحاً وإيرادات كافية لتغطية النفقات التشغيلية وضمان عائد مناسب على رأس المال الذي يستثمره الملاك، حيث يتم استخدام القيمة السوقية كأداة لجذب الاستثمار وزيادة عدد المستثمرين في الشركة لأنه هو نقطة اتخاذ القرار من قبل المستثمر الحالي أو المتوقع، وهو المؤشر الأكثر موثوقية لأداء الشركة، ويساعد إدارة الشركة على التخطيط وتحقيق أعلى مستوى من المنافسة في السوق^{١٣}.

١,٢,٣ مفهوم القيمة السوقية:

هنالك عدة مفاهيم للقيمة السوقية، أهمها:

عرّفت القيمة السوقية على "أنها السعر الذي يتم التعامل به في السوق المالي، وتتميز هذه القيمة بالتغير وعدم الثبات وذلك لتعدد وتغير العوامل التي تؤثر في تحديد القيمة السوقية، ونتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض في السوق"^{١٤}.

وعرّفها آخر على أنها "القيمة التي يتعامل بها في سوق الأوراق المالية، وهي كثيرة التقلب وسريعة التغير، وتتأثر بالعرض والطلب وعوامل كثيرة من داخل الشركة أو السوق المالي"^{١٥}.

أيضا عرّفت القيمة السوقية على أنها "المعيار المستخدم لقياس أداء الشركات وتطويرها في نهاية الفترة بعد بلوغ قيمتها من خلال حساب متوسط أسهمها مضروباً في إجمالي عدد الأسهم المدرجة، أو عدد الأسهم المكتسبة مضروبة في أسعارها"^{١٦}.

وعزفها آخر على أنها "السعر الذي يباع أو يشتري به السهم في سوق الأوراق المالية، وتوجد عوامل عدة تؤثر في القيمة السوقية تتمثل بالتوقعات المستقبلية للربحية والتوزيعات ونمو الشركة فضلا عن العوامل الاقتصادية الأخرى"^{١٧}.

مما سبق يرى الباحثان أن القيمة السوقية للسهم هي القيمة التي يحددها السوق للسهم نتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض، وهي كثيرة التقلب والتغير وتتأثر بعدة عوامل منها التوزيعات المستقبلية وتوقعات نمو الشركة.

٢,٢,٣ أهمية القيمة السوقية:

وتعد القيمة السوقية من أهم مؤشرات قياس كفاءة السوق وتطور نشاطها، ويعتمد على هذا المؤشر الكثير من المراقبين والمحللين والمستثمرين الماليين، فارتفاع مؤشر القيمة السوقية للسهم يشير إلى الكفاءة وإلى زيادة حجم التعاملات في الأسواق المالية^{١٨}.

عليه يمكن القول بأن القيمة السوقية لها أهمية كبرى لدى الشركات، فكلما كانت القيمة السوقية أكبر كانت قيمة الشركة أعلى، ودلت على نجاح الشركة وتفوقها، مما يؤدي لجلب المستثمرين على شراء أسهمها.

٣,٢,٣ العوامل المؤثرة في القيمة السوقية:

تؤثر على القيمة السوقية للسهم مجموعة من العوامل منها^{١٩}:

١. عوامل متعلقة بسوق رأس المال والحالة الاقتصادية: ومنها اتجاه أسعار الأوراق المالية نحو الارتفاع والانخفاض، ومنافسة الأسواق الأخرى المغرية لأصحاب رؤوس الأموال، والتحركات الدولية الكبيرة لرؤوس الأموال.

٢. عوامل متعلقة بالورقة المالية: ومنها مستوى العائد وأهمية المدخرات والزيادة في رأس المال العيني.

٣. عوامل فنية متعلقة بآليات عمل البورصة: ومنها درجة اتساع السوق وصفة حاملي الأوراق المالية، والعمليات الآجلة.

وإضافة للعوامل السابقة لا بد من مراعاة عدد الأوراق المالية المطلوبة والمعرضة والطريقة الأفضل والمناسبة لتحديد قيمة الورقة، كما يرى الباحثان أن القيمة السوقية تتأثر بثلاثة عوامل متعلقة بسوق رأس المال والحالة الاقتصادية وعوامل متعلقة بالورقة المالية وعوامل فنية متعلقة بآليات عمل البورصة.

٣, ٢, ٤ القرارات المالية المؤثرة في القيمة السوقية:

تتأثر القيمة السوقية بثلاثة أنواع من القرارات المالية، وهي^{٢٠}:

١. قرارات الاستثمار: وتتعلق باستثمار الأموال في الأصول الثابتة والمتداولة، ويكون الاستثمار في الأصول الثابتة لمدة طويلة بما يضمن بقاء الأموال لمدة أطول، والعائد الحالي يمكن توقعه في الاستثمار في الأصول المتداولة، وتعد الموازنة الرأسمالية وإدارة رأس المال العامل من ضمن قرارات الاستثمار، وتتأثر قرارات الاستثمار بالأرباح المستقبلية والتوزيعات الممكنة في المستقبل .

٢. قرارات التمويل: وتتعلق بتمويل أنشطة الأعمال، وتساعد هذه القرارات في تخطيط توازن هيكل التمويل بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض .

٣. قرارات التوزيع: وتتعلق بكيفية التصرف بالأرباح وتركز الاهتمام على التوزيعات من خلال توزيع جزء من الأرباح لحملة الأسهم، وتتأثر سياسة توزيع الأرباح برأس المال المملوك في هيكل الشركات.

من الواضح أن القرارات المالية التي تؤثر في القيمة السوقية المتمثلة في قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر بصورة كبيرة في القيمة السوقية للشركة.

٣, ٢, ٥ الدوال المؤثرة في القيمة السوقية:

تؤثر في القيمة السوقية للسهم أربع دوال وهي^{٢١}:

١. العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وربحية السهم:

تتأثر القيمة السوقية للسهم بصافي الدخل المتوقع بعد الضريبة، فعندما يتنبأ المستثمرون أن هناك ارتفاعاً في معدل صافي الدخل بعد الضريبة نتيجة الإدارة الفاعلة للأموال فإنهم يقدمون على شراء واقتناء الأسهم مما يؤدي لزيادة القيمة السوقية للسهم، وتمثل هذه العلاقة علاقة خطية طردية بين زيادة صافي الدخل بعد الضريبة وزيادة القيمة السوقية مع ثبات العوامل الأخرى التي لا يمكن للشركة أن تسيطر عليها .

٢. العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وزمن تحقيق الأرباح :

تعد العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وزمن تحقيق الأرباح علاقة عكسية، بمعنى انه إذا توقع المستثمرون أن توزيع الأرباح سيكون فوري فإن القيمة السوقية للسهم سوف تكون أكبر مما لو تم توزيعها بعد فترة زمنية.

٣. العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والسيولة :

تعد العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والسيولة علاقة طردية، فكلما كانت السيولة عالية كانت القيمة السوقية أعلى نتيجة دخول الشركة في مشروع استثماري جديد حيث يدر ربحاً فترتفع القيمة السوقية .

٤. العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والقدرة على الوفاء بالالتزامات:

المعرفة العلاقة ما بين القيمة السوقية والالتزامات المترتبة على الشركة، يتوجب دراسة هذه العلاقة وإمكانية استخراجها من البيانات المحاسبية واستخراج النسب المالية مثل نسبة مجموع الأصول الى المديونية أي معدل العائد المتوقع الى المديونية، فكلما زاد معدل العائد المتوقع زادت القيمة السوقية للسهم.

٦,٢,٣ طرق قياس القيمة السوقية:

هناك ثلاث مؤشرات القياس القيمة السوقية للسهم وهي^{٢٢}:

١. مؤشر القيمة السائدة في السوق: وهو ما يعكس السعر المستعد أن يدفعه المستثمرين كثر من لأصول الشركة، والذي يقيس سعر أسهم الشركة المتداولة فعلياً في البورصة في نهاية السنة، ويتم قياسه من خلال سعر الاغلاق في نهاية الفترة المالية .

٢. مؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية: ويتم قياسه من خلال قسمة سعر اغلاق السهم يوم نهاية الفترة المالية على حقوق الملكية الى عدد الأسهم المصدرة، فإذا كانت النسبة تزيد عن الواحد صحيح فإن الاستثمار مربحاً ويؤدي لزيادة في قيمة الشركة؛ أي أن القيمة السوقية للشركة أعلى من القيمة الدفترية للشركة.

٣. مؤشر (Tobin's q): وهي طريقة استخدمها Tobin ' s James عام ١٩٦٩ للتنبؤ بالقيمة السوقية للشركة وأدائها المستقبلي، ويتم قياسها من خلال قسمة القيمة السوقية (أسعار إغلاقها $\times$ عدد أسهم الشركة في نهاية العام على القيمة الاستبدالية للأصول، فإذا كانت قيمة Tobin's q أقل من واحد فإن القيمة السوقية أقل من قيمة أصول الشركة أي الشركة مقيمة بأقل من قيمتها، ومن ناحية أخرى إذا كانت قيمة Tobin's q أكبر من واحد فإن القيمة

السوقية أكبر من تكلفة استبدال أصولها وهو ما يعني أن هنالك فرص أفضل للاستثمار ومؤشر على أداء الإدارة الجيدة.

٧,٢,٣ تمهيد الدخل والقيمة السوقية:

بما أن القوائم المالية المصدر الأساسي للحصول على المعلومات المحاسبية الضرورية الخاصة بالمركز المالي للشركات والتي تدل على كفاءة الإدارة في كسب الأرباح والعوائد السوقية، وتتمثل المصادقية هنا بدرجة الثقة والأمان التي تتمتع بها القوائم المالية من خلال الخصائص التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية، أي خلوها من أساليب تمهيد الدخل التي تؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية للشركات، ويعد ظهور أرقام الدخل بشكل متناسق وبمستوى معين بعيداً عن التذبذبات الفارقة في الدخل، يجعل المستثمرين أكثر جاذبية وثقة في الاستثمار بتلك الشركات، مما يؤدي لزيادة الطلب على أسهمها وارتفاع قيمة الأسهم وزيادة حصتها السوقية وبالتالي ارتفاع قيمتها السوقية.

٣,٣ الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة المتعلقة بتمهيد الدخل وعلاقته بقيمة السوقية قليلة جداً خاصة في الوطن العربي. التالي بعض الدراسات السابقة التي تمكن الباحثان من الحصول عليها:

١. دراسة العبد الله والحسناوي (٢٠٠٦) ^{٢٣}:

تحدثت عن مدخلين أساسيين في تفسير سلوك تمهيد الدخل هما مدخل التعاقدات ومدخل المعلومات، فأما الأول فيفسر طبيعة الشركة على أنها مجموعة من العقود التي تحكم العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة فيها وأن تحديد تلك العقود يتم على أساس قدرتها على تقليل حدة التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة ومقاومة تهرب البعض من الإيفاء بالتزاماته المحددة، ويركز بشكل أساسي على دور الأرقام المحاسبية في تحديد تلك العقود. ووجهة النظر هذه ترى أن تمهيد الدخل يمثل سلوكاً انتهازياً من قبل الإدارة لاستغلال المرونة المتاحة أمامها للتدخل في عملية القياس والإبلاغ المالي، وذلك بقصد الحصول على مكاسب خاصة على حساب الأطراف الأخرى ذات المصلحة والتهرب من الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية.

وأما الثاني فيركز على دور المحاسبة كنظام للمعلومات في مساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قراراتهم بشكل سليم من خلال تحسين قدرة الأرقام المحاسبية المعلنة في القوائم المالية على التنبؤ بالدخلية المستقبلية للشركة ووجهة النظر هذه ترى أن تمهيد الدخل يمثل وسيلة إدارية لتوصيل معلوماتها وتوقعاتها المتعلقة بالدخلية المستقبلية للشركة إلى مستخدمي المعلومات وتجنب التكاليف الناتجة عن التوسع في الإفصاح. كما يعد سلوك تمهيد الدخل محصلة لتفاعل مجموعة من الدوافع المتعارضة من حيث تأثيرها في سلوك الإدارة منها ما يتعلق بالدوافع التعاقدية (العقود الصريحة والعقود الضمنية) أو ما يتعلق برغبة الإدارة بتوصيل معلوماتها الخاصة بالدخلية المستقبلية للشركة. الدراسة السابقة بحثت في دوافع السلوك ولم تبحث في الأثر لذلك السلوك، بينما الدراسة الحالية تبحث بعلاقة تربط بين عملية تمهيد الدخل بالقيمة السوقية للشركة.

٢. دراسة أبو هلال (٢٠١٠)^{٢٤}:

بحثت هذه الدراسة في ظاهرة تمهيد الدخل وما لهذه الظاهرة من أثر سلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص. وقد استهدفت هذه الدراسة مدى وجود ظاهرة تمهيد الدخل في فلسطين وبناء نموذج للحد من هذه الظاهرة، وبذلك تم اختيار عينة من الشركات المساهمة العامة في سوق فلسطين بلغ عددها ٢٧ شركة. وتم استخدام نموذج Eckel لفحص الشركات الممهدة من الشركات غير ممهدة للدخل.

وكانت نتائج تطبيق النموذج على القوائم المالية وجود ١٢ شركة قد مارست تمهيد الدخل، وأن ١٥ شركة لم تقم بممارسة أسلوب تمهيد الدخل. وقد توصل الباحث الى ضرورة العمل على تحديث القوانين والنظم المتعلقة بقياس الدخل لشركات المساهمة العامة في فلسطين، وكذلك تطبيق مبادئ حاكمية مؤسسية عصرية شفافة والالتزام بها وتخفيض البدائل المحاسبية المسموح بها وكذلك الثبات في التقديرات والسياسات المحاسبية.

وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بأنها تتناول دراسة علاقة تمهيد الدخل بالقيمة السوقية لشركات المساهمة في ظل وجود المتغير المعدل نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وكذلك اختيار سوق أبو ظبي، بينما الدراسة السابقة بحثت في ايجاد نموذج للحد من تمهيد الدخل في سوق فلسطين وأخذت نموذج ماليزيا مرجعاً.

٣. دراسة الخوري وشخاترة (٢٠١٤)^{٢٥}:

هدفت الدراسة إلى استقصاء ما إذا كانت شركات الخدمات المدرجة في سوق عمان المالي تمارس سياسة تمهيد الدخل باستخدام عينة من ٤٥ شركة خدمية مدرجة خلال الفترة ما بين (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وقد قسمت الدراسة الشركات إلى ممهدة وغير ممهدة اعتماد على نموذج (Eckel) وباستخدام مستويات الدخل وهي: صافي الدخل التشغيلي، وصافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل، وربحية السهم الواحد، كما هدفت إلى استقصاء أثر خصائص الشركة على مدى ممارسة سياسة تمهيد الدخل إن وجدت.

توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من عامل ربحية الشركة وعامل توزيع الأرباح وبين سياسة تمهيد الدخل وباستخدام جميع مستويات الدخل، أظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من عامل المديونية والمدفوعات الضريبية وسياسة تمهيد الدخل عن مستوى صافي الدخل، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل الكثافة الرأسمالية وسياسة تمهيد الدخل عند كل من مستوى صافي الدخل ومستوى ربحية السهم الواحد، وبما يتعلق بتصنيف مكتب التدقيق تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية باستخدام جميع مستويات الدخل الأربعة.

بحثت الدراسة السابقة في مدى ممارسة تمهيد الدخل ولم تبحث في أثر عملية تمهيد الدخل على القيمة السوقية. كما تتميز الدراسة الحالية في أنها تتناول قطاع الصناعة والخدمات بينما الدراسة السابقة ركزت على قطاع الخدمات فقط.

٤. دراسة الشمري (٢٠١٦)^{٢٦}:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي، كدراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن وذلك بالرجوع إلى بياناته خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ونموذج De Angleo, 1986 للوصول إلى نتائج هذه الدراسة. كما استخدمت الباحثة برمجية Eviews لتحليل البيانات المالية لعينة الدراسة بالإضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام تحليل الانحدار البسيط. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على كل من العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم.

بحثت الدراسة أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي بشكل عام ولم تبحث في كيفية المساهمة للحد من ممارسة تمهيد الدخل، واكتفت ببحث العلاقة بين متغير مستقل تمهيد الدخل ومتغير تابع: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم. إن الدراسة الحالية تبحث في الحد من ممارسة تمهيد الدخل وتأثير ذلك على القيمة السوقية للشركة.

دراسة حمد و أبو نصار (٢٠١٨) ^{٢٧}:

هدفت الدراسة إلى تعريف أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، واختبار أثر حجم الشركة ونوع القطاع على عملية تمهيد الدخل. وقد شملت الدراسة على عينة (٧٠) شركة مدرجة في بورصة عمان، تتمثل في (٤٤) شركة صناعية، و (٢٦) شركة خدمية للفترة من عام (١٩٩٦ - ٢٠٠٥). وقد استخدم أنموذج (Eckel, 1981) لتصنيف الشركات إلى ممهدة الدخل وغير ممهدة، وتم استخدام أربعة مقاييس للدخل متمثلة بمجمل الدخل، وصافي الدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل، كما تم استخدام ثلاثة مقاييس للحجم هي متوسط المبيعات، ومتوسط اجمالي الموجودات، ومتوسط اجمالي القيمة السوقية. واستخدمت الاختبارات الوصفية بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة باستعمال عدة أساليب إحصائية منها اختبار (t-test) واختبار بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى أن بعض الشركات الأردنية تمارس عملية تمهيد الدخل، حيث ظهر تمهيد الدخل في جميع مقاييس الدخل الأربعة في القطاعين وينسب مختلفة. وتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات الصناعية وشركات الخدمات في سلوك تمهيد الدخل باستخدام مقاييس الدخل المختلفة باستثناء مجمل الدخل كمقياس للتمهيد، كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الممهدة للدخل وغير الممهدة باستخدام مقاييس الحجم الثلاثة، باستثناء الفرق بين حجم الشركات الممهدة وغير الممهدة في حالة استخدام متوسط المبيعات كمقياس لحجم الشركة عند اختبار القطاعين معاً، في حين تبين أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لسلوك تمهيد الدخل على العوائد السوقية غير العادية.

تشابهت الدراسة السابقة مع الحالية في تناول مقاييس تمهيد الدخل الأربعة، في حين اختلفتا في طبيعة المتغيرات المعدلة، كذلك الدراسة السابقة تمت في بيئة واحدة لجميع متغيرات الدراسة. بينما الدراسة الحالية أخذت بيئتين مختلفتين لجميع متغيرات الدراسة.

٥. دراسة قزال وآخرون (٢٠١٩)^{٢٨}:

هدفت الدراسة إلى معرفة علاقة ممارسة التحفظ المحاسبي بممارسات تخفيض الدخل، وفي الغالب تكون هذه الممارسات لغرض تمهيد الدخل بهدف جعل سلسلة الدخل مستقرة، خاصة بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والذي بدوره يوفر خسارات يمكن استخدامها في ممارسات تمهيد الدخل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج Eckel, 1981 لقياس تمهيد الدخل، ولقياس مستوى التحفظ المحاسبي استخدمت الدراسة مقياس نسبة المستحقات للأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية Jain and Rezaee, 2004، واشتملت الدراسة على عينة مكونة من ٤٧ شركة مساهمة للفترة من ٢٠١١-٢٠١٥.

توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي إضافة إلى وجود ظاهرة تمهيد الدخل، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط أو تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي على مستوى ممارسة تمهيد الدخل. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في ربط عملية تمهيد الدخل بالقيمة السوقية للشركة.

٦. دراسة شعت (٢٠١٩)^{٢٩}:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تمهيد الدخل على العائد السوقي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان للأوراق المالية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وشملت ١٤٩ شركة، توفرت لها البيانات المالية اللازمة بشكل كامل. وكذلك الشركات الصناعية والخدمية في بورصة فلسطين للأوراق المالية شملت ٣٢ شركة توفرت لها البيانات المالية اللازمة بشكل كامل للأعوام ٢٠١٢-٢٠١٧. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام نموذج Eckel, 1981 لبيان أي شركات عينة الدراسة ممهدة أو غير ممهدة للدخل، إضافة إلى استخدام الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أثبتت الدراسة أن معظم الشركات عينة الدراسة تمارس سياسة تمهيد الدخل من خلال المقاييس الأربعة للعائد السوقي: مجمل الدخل، والدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، صافي الدخل، لذلك تبين وجود أثر لممارسة أسلوب تمهيد الدخل على العائد السوقي للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصتي فلسطين وعمّان.

إن الدراسة بحثت في وجود أثر مباشر بين تمهيد الدخل والعائد السوقي للشركات المساهمة العامة في بورصتي فلسطين وعمان. وإن الدراسة الحالية تختلف بالمتغيرات التي تناولتها وكذلك البيئة التي تجري الدراسة فيها.

٤. إجراءات الدراسة الميدانية:

اتبعت الدراسة الخطوات العلمية والإجراءات البحثية المعمول بها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع والحالات المماثلة. يمكن سرد هذه الإجراءات في الآتي:

١,٤ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية ولأنه يناسب الظاهرة موضوع الدراسة كما أنه مستخدم في جميع الدراسات السابقة الشبيهة بهذه الدراسة.

٢,٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة العامة العاملة في كل من بورصة فلسطين وبورصة أبوظبي. وعندما كان من الصعب دراسة مجتمع الدراسة ككل تم حصر الدراسة في شركات المساهمة العامة العاملة في قطاعي الصناعة والخدمات لأهمية وحيوية هذين القطاعين. بلغ عدد الشركات الصناعية والخدمية المسجلة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٩م)، (٣٣) شركة في بورصة فلسطين و(٤١) شركة في بورصة أبو ظبي. وبعد دراسة البيانات واستبعاد الشركات غير المستوفية للشروط، تم استثناء (٧) شركات من بورصة فلسطين و(١٠) شركات من بورصة أبو ظبي اعتماداً على توافر الشروط الآتية:

- i. تم التداول في أسهمها خلال فترة الدراسة ولمدة عشر سنوات على الأقل.
- ii. أن لا يكون قد حدث للشركة أحداث غير عادية خلال فترة الدراسة مثل الاندماج، أو توزيع أسهم مجانية، أو تجزئة قيمة السهم، لتأثير هذه العمليات على احتساب متغيرات الدراسة.

- iii. أن لا تكون قد توقفت عن العمل لفترة زمنية خلال فترة الدراسة أو أنها أدرجت حديثاً

- iv. الانتظام بنشر القوائم المالية، وتوافر البيانات المحاسبية.

الجدول التالي يوضح نسبة العينة من مجتمع الدراسة في بورصة فلسطين وسوق أبوظبي:

جدول (١) نسبة العينة من مجتمع الدراسة

الشركات	بورصة فلسطين		بورصة أبو ظبي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المسجلة	٣٣	%١٠٠	٤١	%١٠٠
المستبعدة	٧	%21	١٠	%24.4
عينة الدراسة	٢٦	%79	٣١	%75.6
نسبة العينة	%٤٥,٦		%٥٤,٤	

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

أما فيما يتعلق بتوزيع العينة حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، الجدول رقم (٢) يوضح ذلك:

جدول رقم (٢)

عدد الشركات حسب نوع القطاع في كل من بورصة فلسطين وأبو ظبي

نوع القطاع / بورصة	بورصة فلسطين	بورصة أبو ظبي	المجموع
قطاع الصناعة	15	١٩	34
قطاع الخدمات	11	12	23
المجموع	26	31	57

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٢) وحسب عينة الدراسة يتضح أن الشركات المسجلة ضمن القطاع الصناعي في بورصة فلسطين بلغ ١٥ شركة، وفي قطاع الخدمات ١١ شركة (%٤٥,٦)، في حين أن الشركات المسجلة ضمن القطاع الصناعي في بورصة أبو ظبي بلغت ١٩ شركة، وقطاع الخدمات ١٢ شركة (%٥٤,٤).

٤,٤ مصادر بيانات الدراسة:

أعتمدت هذه الدراسة بشكل مباشر على البيانات الثانوية لشركات المساهمة العامة لقطاع الصناعة والخدمات المسجلة في بورصتي فلسطين وأبوظبي خلال الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٩م. وهي البيانات المالية المنشورة والتي يتم من خلالها الحصول على الأرقام المالية ذات الصلة مثل: (حجم المبيعات، والدخل المجمع، والدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل).

٥,٤ الأساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل:

استخدمت الدراسة لأغراض التحليل واختبار الفرضيات الأساليب الاحصائية التالية:

١. برنامج (Eviews): اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على برنامج Eviews وهو أحد البرامج المتقدمة والمستخدم في إجراء التحليل القياسي، وإجراء التحليلات اللازمة للبيانات ووصفها واختبار فرضيات الدراسة واستخراج نتائج تحليل البيانات.
٢. اختبار (Binomial): بناء على هذا الاختبار تكون قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحيادي وهي:

- إذا كانت (Sig.Binomial test) $(5\% < \text{Sig. Binomial test})$ يتم قبول الفرضية H_0 (لا توجد ممارسة)

- إذا كانت (Sig.Binomial test) $(5\% \geq \text{Sig. Binomial test})$ يتم قبول الفرضية H_1 (توجد ممارسة)

٣. الانحدار الخطي: لتحقيق غرض الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد والمتمثل بالمعادلة التالية:

$$m. capitalization = \alpha + \beta_1 + \beta_2 + \beta_3 + \beta_4 + e$$

حيث إن:

- $m. capitalization$: القيمة السوقية
- β_1 : تمهيد الدخل من خلال الدخل المجمع
- β_2 : تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي
- β_3 : تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضرائب
- β_4 : تمهيد الدخل من خلال صافي الدخل

$$= ٢٢ =$$

• e: يعبر عن الخطأ العشوائي

٥. التحليل والمناقشة:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصتي فلسطين وأبوظبي للأوراق المالية لعملية تمهيد الدخل وأثر هذه الممارسة على القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات. عليه تم إجراء اختبار لفرضيات الدراسة للوصول إلى هذا الهدف. الفرضيات التي تم اختبارها كالآتي:

١. اختبار الفرضية الأولى: لا تمارس الشركات المدرجة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي أسلوب تمهيد الدخل للتأثير على المعلومات المفصح عنها:

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام التكرارات لممارسات تمهيد الدخل بالأساليب المختلفة بالإضافة إلى اختبار (Binomial test). ولتعزير الحصول على نتائج عن ممارسة شركات عينة الدراسة في كل من بورصتي فلسطين وأبو ظبي لتمهيد الدخل تم تصنيف شركات العينة لممارسة وغير ممارسة لتمهيد الدخل حسب نموذج (Eckel) خلال فترة الدراسة فإن الشركة تكون قد مارست تمهيد الدخل تُعطى الرقم (1) وإن لم تمارس تمهيد الدخل تُعطى الرقم (0)، وتم دراسة كل سوق على حدة.

أ. ممارسة تمهيد الدخل حسب نموذج (Eckel):

الجدول رقم (٣) أدناه يوضح التكرارات لمؤشر تمهيد الدخل في بورصة فلسطين للأوراق المالية:

جدول رقم (٣)

التكرارات لمؤشرات التمهيد في بورصة فلسطين

أسلوب تمهيد الدخل							
الشركات	مجمل الدخل		الدخل التشغيلي		الدخل قبل الضريبة		صافي الدخل
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
ممهدة	151	0.58	١٧٩	0.69	200	0.77	190 0.73
غير ممهدة	109	0.42	81	0.31	60	0.23	70 0.27

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

$$= ٢٣ =$$

يتضح من الجدول رقم (٣)، أن ممارسة ظاهرة تمهيد الدخل كانت مرتفعة جداً في بورصة فلسطين، وكانت بشكل أكبر من خلال أسلوب الدخل قبل الضريبة حيث بلغت نسبة الشركات التي تمارس تمهيد الدخل ٧٧%، ومن خلال أسلوب صافي الدخل بلغت نسبة الشركات التي تمارس تمهيد الدخل ٧٣%، ومن خلال أسلوب الدخل التشغيلي بلغت نسبة الشركات التي تمارس تمهيد الدخل ٦٩%، ومن خلال أسلوب مجمل الدخل بلغت نسبة الشركات التي تمارس تمهيد الدخل ٥٨%.

جدول رقم (٤)

التكرارات لمؤشرات تمهيد الدخل في سوق أبو ظبي للأوراق المالية

أسلوب تمهيد الدخل								
الشركات	مجمل الدخل		الدخل التشغيلي		الدخل قبل الضريبة		صافي الدخل	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ممهدة	189	0.61	226	0.73	236	0.76	236	0.76
غير ممهدة	121	0.39	84	0.27	74	0.24	74	0.24

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

يتضح من الجدول رقم (٤) أعلاه، أن ممارسة ظاهرة تمهيد الدخل كانت مرتفعة جداً في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وكانت بشكل أكبر من خلال أسلوب الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل، حيث بلغت نسبة الشركات التي تمارس تمهيد الدخل من خلال أسلوب الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل ٧٦%، ومن خلال أسلوب الدخل التشغيلي بلغت نسبة الشركات التي تمارس تمهيد الدخل ٧٣%، ومن خلال أسلوب مجمل الدخل بلغت نسبة الشركات التي تمارس تمهيد الدخل ٦١%.

ويعزى ذلك وفق رأي الباحثين إلى أن الإدارة تسعى جاهدة إلى المحافظة على ظهور صافي الدخل في شكل مستقر غير مطرد بالزيادة أو النقصان. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة عند جميع الأطراف خاصة الملاك والمستثمرين. حيث يعتبر تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة والدخل بعد الضريبة أقل أنواع التلاعب المحاسبي كلفة على الشركات وتأتي بنتائج تكون مرجوة للإدارة، بعد استنفاد تمهيد الدخل من خلال الأسلوبين السابقين تلجأ الشركات إلى التمهيد من خلال مجمل الدخل والدخل التشغيلي بسبب أنه قد يترتب على ذلك تكلفة مرتفعة للشركات.

ب. ممارسة تمهيد الدخل حسب اختبار (Binomial test):

الجدول رقم (٥) التالي يوضح ممارسة تمهيد الدخل وفق اختبار (Binomial test) في بورصة فلسطين:

جدول رقم (٥)

ممارسة تمهيد الدخل وفق اختبار (Binomial test) في بورصة فلسطين للأوراق المالية

بورصة فلسطين	تمهيد الدخل
Binomial test	
0.00	تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل
0.00	تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي
0.00	تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة
0.00	تمهيد الدخل من خلال صافي الدخل

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية قد مارست تمهيد الدخل من خلال الأساليب المختلفة (تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل، والدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل) خلال فترة الدراسة الممتدة من (٢٠١٠ حتى ٢٠١٩).

الجدول رقم (٦) أدناه يوضح ممارسة تمهيد الدخل وفق اختبار (Binomial test) في سوق أبوظبي للأوراق المالية:

جدول رقم (٦)

ممارسة تمهيد الدخل واختبار (Binomial test) في سوق أبو ظبي

سوق أبو ظبي	تمهيد الدخل
Binomial test	
0.00	تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل
0.00	تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي
0.00	تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة

= ٢٥ =

تمهيد الدخل من خلال صافي الدخل	0.00
--------------------------------	------

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن الشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية قد مارست تمهيد الدخل من خلال الأساليب المختلفة (تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل، والدخل التشغيلي، والدخل قبل الضريبة وتمهيد الدخل من خلال صافي الدخل) خلال فترة الدراسة الممتدة من (٢٠١٠ حتى ٢٠١٩).

ج. مقارنة بين بورصة فلسطين وسوق أبوظبي في سلوك تمهيد الدخل:

يمكن إجراء مقارنة بين بورصة فلسطين وسوق أبوظبي في ممارسة عملية تمهيد الدخل على النحو التالي:

i. الشركات التي مارست تمهيد الدخل خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٩م):

الجدول رقم (٧) التالي يوضح مقارنة بين الشركات المسجلة في بورصة فلسطين وسوق أبوظبي في ممارسة عملية تمهيد الدخل:

جدول رقم (٧)

ممارسة تمهيد الدخل بالمقارنة بين بورصتي فلسطين وأبو ظبي

الشركات	مجمل الدخل	الدخل التشغيلي	الدخل قبل الضريبة	صافي الدخل
بورصة فلسطين	151	١٧٩	٢٠٠	١٩٠
بورصة أبو ظبي	١٨٩	٢٢٦	٢٣٦	٢٣٦
المجموع	340	405	436	426

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن نسبة ممارسة تمهيد الدخل من خلال أسلوب الدخل قبل الضريبة هي الأكبر حيث سجلت نسبة ممارسة تمهيد الدخل في سوق أبو ظبي ٥٤% في حين بلغت النسبة في سوق فلسطين ٤٦% ونفس الأسلوب، يلي ذلك ممارسة تمهيد الدخل من خلال صافي الدخل إذ بلغت النسبة ٥٥,٤% في سوق أبو ظبي في حين بلغت النسبة في بورصة فلسطين ٤٤,٦%. أما في

$$= ٢٦ =$$

أسلوب الدخل التشغيلي فقد بلغت نسبة ممارسة الدخل في سوق أبو ظبي ٥٥,٨% في حين بلغت النسبة 44.2% في بورصة فلسطين. وأتى في المستوى الأخير والمتدني تمهيد الدخل باستخدام أسلوب الدخل المجمع بنسبة ٥٥,٦% لصالح سوق أبو ظبي ونسبة ٤٤,٤% لبورصة فلسطين.

ii. الشركات التي لم تمارس تمهيد الدخل خلال فترة الدراسة:

أما بخصوص الشركات التي لم تمارس أسلوب تمهيد الدخل خلال الفترة (٢٠١٠م - ٢٠١٩م)، الجدول رقم (٨) أدناه يشرح المقارنة بين بورصة فلسطين وسوق أبوظبي:

جدول رقم (٨)

عدم ممارسة تمهيد الدخل بالمقارنة بين بورصتي فلسطين وأبو ظبي

شركات	مجمل الدخل	الدخل التشغيلي	الدخل قبل الضريبة	صافي الدخل
بورصة فلسطين	١٠٩	٨١	٦٠	٧٠
بورصة أبو ظبي	١٢١	٨٤	٧٤	٧٤
المجموع	230	165	134	144

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

من خلال الجدول رقم (٨) ظهر أقل عدد تكرار لعدم ممارسة تمهيد الدخل من خلال أسلوب الدخل قبل الضريبة. في حين كانت أكبر عدد لعدم ممارسة تمهيد الدخل من خلال أسلوب مجمل الدخل في بورصتي فلسطين وأبوظبي.

٢. اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لتمهيد الدخل على القيمة السوقية للشركات المدرجة في

بورصتي فلسطين وأبو ظبي:

الجدول رقم (٩) التالي يوضح أثر ممارسة أسلوب تمهيد الدخل على القيمة السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة فلسطين:

جدول رقم (٩)

المتغير التابع القيمة السوقية للشركات في بورصة فلسطين		المتغير المستقل
Sig	Coefficient	
0.06	-0.72	تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل
0.20	-0.64	تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي
0.00	2.33	تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة
0.89	-0.07	تمهيد الدخل من خلال صافي الدخل
٠,٠٠٠		Sig

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

بملاحظة معنوية قيمة العلاقة لنموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (٩)، يتبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل من (5 %)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق فلسطين.

وبملاحظة معنوية قيمة العلاقة لنموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (٩)، يتبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل، والدخل التشغيلي، وصافي الدخل على القيمة السوقية في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أكبر من (5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل وتمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي ولتمهيد الدخل من خلال صافي الدخل على القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أ. أثر عملية تمهيد الدخل على القيمة السوقية في سوق أبوظبي للأوراق المالية:

الجدول رقم (١٠) التالي يوضح أثر ممارسة أسلوب تمهيد الدخل على القيمة السوقية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية:

جدول رقم (١٠)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية

المتغير التابع القيمة السوقية للشركات في بورصة أبو ظبي		المتغير المستقل
Sig	Coefficient	
0.00	-0.82	تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل
0.04	0.64	تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي
0.15	0.40	تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة
٠,٠٠١		Sig

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

وبملاحظة معنوية قيمة العلاقة لنموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (١٠)، يتبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل وتمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي على القيمة السوقية في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أقل من (5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل وتمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

وبملاحظة معنوية قيمة العلاقة لنموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (١٠)، يتبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أكبر من (5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

٣. إختبار الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في بورصتي فلسطين وأبو ظبي واستخدام تمهيد الدخل في التأثير على القيمة السوقية:

لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط واختبار نماذج الانحدار على مستوى العينة ككل، وعلى مستوى القطاعات بشكل منفصل:

أ. العلاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وممارسة تمهيد الدخل ببورصة فلسطين:

بالنسبة لبورصة فلسطين يوضح الجدول رقم (١١) نتائج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين نوع القطاع وممارسة عملية تمهيد الدخل:

جدول رقم (١١)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للشركات حسب نوع القطاع ببورصة فلسطين

المتغير التابع (القيمة السوقية)		المتغير التابع (القيمة السوقية)		المتغير المستقل
متغير معدل: قطاع الخدمات		متغير معدل: قطاع الصناعة		
Sig	Coefficient	Sig	Coefficient	
0.04	-1.14	0.76	0.17	تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل
0.59	0.56	0.00	-2.66	تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي
0.00	2.26	0.44	0.61	تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريب
0.00	-2.63	0.00	3.66	تمهيد الدخل من خلال صافي الدخل
0.00٠		٠,٠٠٠		Sig

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

بملاحظة معنوية قيمة العلاقة لنموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول (١١)، يتبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي وتمهيد الدخل من خلال صافي الدخل على القيمة السوقية في عينة الدراسة لشركات القطاع الصناعي لسوق فلسطين في الفترة t، حيث كانت قيم sig أقل من (5 %). كما يتبين أيضاً أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من

خلال مجمل الدخل وتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية في عينة الدراسة لشركات القطاع الصناعي لسوق فلسطين في الفترة t، حيث كانت قيم sig أكبر من (5%).

وكذلك من الجدول رقم (١١) يتبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل وتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة وتمهيد الدخل من خلال صافي الدخل على القيمة السوقية في عينة الدراسة لشركات القطاع الخدمي لسوق فلسطين في الفترة t، حيث كانت قيم sig أقل من (5%). كما يتبين أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي على القيمة السوقية في عينة الدراسة لشركات القطاع الخدمي لسوق فلسطين في الفترة t، حيث كانت قيم sig أكبر من (5%).

وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر لنوع القطاع (صناعي/خدمي) على علاقة تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل والدخل التشغيلي والدخل قبل الضريبة مع القيمة السوقية للشركة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في بورصة فلسطين.

وفي المقابل يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه: لا يوجد أثر لنوع القطاع (صناعي/خدمي) على علاقة تمهيد الدخل من خلال صافي الدخل مع القيمة السوقية للشركة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في بورصة فلسطين.

ب.العلاقة بين نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وممارسة تمهيد الدخل بسوق أوظيفي للأوراق المالية:

بالنسبة لسوق أوظيفي للأوراق المالية يوضح الجدول رقم (١٢) نتائج الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين نوع القطاع وممارسة عملية تمهيد الدخل:

جدول رقم (١٢)

تحليل الانحدار الخطي المتعدد للشركات حسب نوع القطاع بسوق أبو ظبي للأوراق المالية

المتغير التابع (القيمة السوقية) متغير معدل: قطاع الخدمات		المتغير التابع (القيمة السوقية) متغير معدل: قطاع الصناعة		المتغير المستقل
Sig	Coefficient	Sig	Coefficient	
0.03	-1.06	0.07	-0.54	تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل
0.04	1.04	0.29	0.41	تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي
0.01	1.07	0.35	0.36	تمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة
0.004		٠,٠٨		Sig

المصدر: إعداد الباحثان استناداً لتحليل البيانات للشركات من سنة ٢٠١٠م-٢٠١٩م

وبملاحظة معنوية قيمة العلاقة لنموذج الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (١٢)، يتبين أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل و تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي وتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية في عينة الدراسة لشركات القطاع الصناعي في الفترة t، حيث كانت قيم sig أكبر من (5%). كما يتبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل و تمهيد الدخل من خلال الدخل التشغيلي وتمهيد الدخل من خلال الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية في عينة الدراسة لشركات القطاع الخدمي في الفترة t، حيث كانت قيم sig أقل من (5%).

وبناءً عليه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: يوجد أثر لنوع القطاع (صناعي خدمي) على علاقة تمهيد الدخل من خلال مجمل الدخل والدخل التشغيلي والدخل قبل الضريبة مع القيمة السوقية للشركة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

٦. النتائج والخلاصة والتوصيات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي أجريت يمكن استعراض نتائج وخلاصة وتوصيات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

١. تمارس الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة فلسطين وسوق أبو ظبي تمهيد الدخل بنسب مختلفة في جميع مقاييس الدخل.
٢. وجود أثر لتمهيد الدخل قبل الضريبة على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
٣. لا يوجد أثر لتمهيد الدخل المجل والدخل التشغيلي وصافي الدخل على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
٤. وجود تأثير لتمهيد الدخل المجل والدخل التشغيلي على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.
٥. لا يوجد أثر لتمهيد الدخل من قبل الضريبة على القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.
٦. وجود علاقة لمتغير نوع القطاع (صناعي / خدمي) وأسلوب تمهيد الدخل المجل والتشغيلي والدخل قبل الضريبة مع القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
٧. لا توجد علاقة لمتغير نوع القطاع (صناعي / خدمي) وأسلوب تمهيد الدخل الصافي مع القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
٨. وجود علاقة لمتغير نوع القطاع (صناعي / خدمي) وأسلوب تمهيد الدخل المجل والتشغيلي والدخل قبل الضريبة مع القيمة السوقية لشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة يوصي الباحثان أصحاب المصلحة من المستثمرين والمحللين الماليين والجهات الحكومية ومدققي الحسابات والأطراف ذات العلاقة بما يلي:

= ٣٣ =

- ١- على المحللين والمستثمرين بعدم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة كأرقام مسلم بها لغايات الاستثمار وكشركات مستقرة من حيث الأرباح، وذلك كون هذا الاستقرار قد يكون ناتجاً عن ممارسة لتمهيد الدخل تلبية لأهداف الإدارة بمختلف مستوياتها ومكوناته.
- ٢- على الجهات الحكومية الممثلة تحديداً بدائرة ضريبة الدخل، بالتأكد من دقة القوائم المالية المقدمة وذلك لاحتساب ضريبة الدخل
- ٣- على مدققي الحسابات بضرورة الالتزام ببذل العناية المهنية المعقولة في جميع مراحل التدقيق، وأن يكون المدقق متيقظاً وعدم غض النظر عن أية أدلة تثبت تلاعب الإدارة بالأرباح لأجل تمهيد الدخل.
- ٤- على الجهات والهيئات الإشرافية والرقابية إلى جانب الجامعات والمراكز الأكاديمية، بتوعية المستثمرين بمفاهيم التلاعب بالحسابات وأنواعها وأساليبها المختلفة.
- ٥- على الباحثين والمحللين الماليين وطلاب الدراسات العليا والمهتمين بالتقارير المالية إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهرة تمهيد الدخل في القطاعات الأخرى خاصة القطاع المالي.

قائمة المراجع والمصادر

١. آمنة حمد، و محمد نصار، "أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، ٤٠، (٢)، ٢٠١٣م، ص ٣٧.
٢. محمد مطر، وعبد الناصر نورو عبد الله الدعاس، "أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية"، جامعة اربد الأهلية، مجلة اربد للبحوث والدراسات، مجلد ١٩، عدد ٢، ٢٠١٧م، ص ١٢٢.
٣. علي محمد الخشاوي ومحسن ناصر الدوسري، "المحاسبة الإبداعية وجور المدقق في التحقق من ممارستها ونتائجها"، مسابقة البحوث التاسعة مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، السعودية، ٢٠٠٨م، ص ١١.
٤. ليندا حسن الحلبي، "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٠٠٩م، ص ٢٣.

٥. خالد وليد الدويري، "دور سياسة تمهيد الدخل في استقرار الشركات في بيئة أعمال غير مستقرة"، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠١٥م، ص ١٣ تاريخ التصفح ٢٠٢١/١٢/١١ <http://mohe.gov.sy/master/Message/Mc/khalid%20aldweri.pdf>
٦. عبير فايز الخوري، ومحمد زياد شخاترة، "مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد ١٠، عدد ٤، ٢٠١٤م، ص ٤١.
٧. رياض جاسم العبدالله، وعقيل الحسناوي، "العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل"، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد ٩، العدد ١، ٢٠٠٦م، ص ٣٣.
٨. سامي محمد غنيمي، "إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال: دراسة اختبارية" جامعة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد ٢، عدد ١، ٢٠١١م، ٢٧.
٩. ميسون دهام الشمري، "أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على بنك الإسكان للتجارة والتمويل ٢٠١٠-٢٠١٤"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٦م، ص ٢٠.
١٠. ابتسام العتيبي، "تمهيد الدخل والعوائد غير العادية للأسهم في الشركات المساهمة السعودية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، قسم المحاسبة ٢٠١٦م، ص ٢٣.
١١. محمد حسني شعت، "أثر تمهيد الدخل على العائد السوقي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٩م، ص ٢٢.
١٢. أسماء كسري، ومحمد يزيد صالح، "دور المعلومات المحاسبية في تفسير القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة: دراسة حالة فندق الأوراسي"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع (٤١)، ٢٠١٧م، ص ٢٤.

١٣. Ali, O. A., The Effect of Disclosure of Intellectual Capital Components on the Market Price of Shares in Jordanian Industrial Companies: An Empirical Study. International Journal of Economics and Financial Issues, 8(5), 2018, P 156-167.
١٤. سعود جايد مشكور وزهور عبد السلام صادق، "العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والقيمة السوقية للسهم وأثرها في تحديد قيمة الشركة: بحث تطبيقي في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، عدد ٥٠، ٢٠١٨م، ص ٣١.
١٥. بسام خليل عطا الله بقليلة، و سامر محمد حسين عكور، "أثر خصائص الشركة وإدارة الأرباح على القيمة السوقية: دليل في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢٦، عدد ٢، ٢٠١٨م، ص ٤٦.
١٦. سطم صالح حسين، وعباس حميد يحيى التميمي، "تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية التراث الجامعة، ع ٢٠، ٢٠١٢م، ص ١١.
١٧. غدير محمود المهدي، "استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية القياس التغير في القيمة السوقية للأسهم: دراسة حالة بنك فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٤م، ص ٢٨.
١٨. عبد المطلب عثمان محمود دليل وهلال يوسف صالح، "الالتزام بقواعد الضبط المؤسسي وأثره في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد ١٧، عدد ١، ٢٠١٦م، ص ٢٣.
١٩. عبد المطلب عثمان محمود دليل وهلال يوسف صالح، مرجع سابق الذكر، ص ٢٧.
٢٠. سطم صالح حسين، وعباس حميد يحيى التميمي، مرجع سابق الذكر، ص ١٥.
٢١. سعود جايد مشكور وزهور عبد السلام صادق، مرجع سابق الذكر، ص ٣٥.

٢٢. نضال عمر زلوم، "الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القواعد الإرشادية الخاصة بحوكمة الشركات وأثرها في قيمة الشركة -دراسة تطبيقية على الشركات الخدمية المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢١ (٢)، ٢٠١٣م، ص ٤٤.
٢٣. رياض جاسم العبدالله، وعقيل الحسناوي، "العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل"، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، مجلد ٩، العدد ١، ٢٠٠٦م، ص ص ٣٣ - ٤٥ .
٢٤. مروان محمد خضر أبو هلال، "بناء نموذج للحد من ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن، ٢٠١٠ ص ص ١٢-٧٨ .
٢٥. عبير فايز الخوري، ومحمد زياد شخاترة، مرجع سابق الذكر، ص ص ٤١-٦٥ .
٢٦. ميسون دهام الشمري، مرجع سابق الذكر، ص ص ١٥-٨٧ .
٢٧. آمنة حمد، و محمد نصار، مرجع سابق الذكر، ص ص ٢٦-٥١.
٢٨. إسماعيل قزال، ؛ فارس بن يدير؛ أحلام قزال، "دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد ٣، عدد ١، ٢٠١٩م، ص ص ٢٣-٤٥.
٢٩. محمد حسني شعت، مرجع سابق الذكر، ص ص ٢٢-٤٧ .